الثابت والمتحول في سياسة الأمير عبد القادر

أ.حنان لطرش
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملخص:

إن موضوع الثابت والمتحول في سياسة الأمير ، يهدف إلى تسليط الضوء على أهم الثوابت التي استمرت خلال حكم الأمير والتي تجسدت من خلال تأسيس الأمير لدولة حديثة في ظل ظروف استعمارية أرادت القضاء على مقومات المجتمع الجزائري وإذابته في المجتمع الفرنسي.

كما أهدف إلى إبراز أهم الثوابت التي حافظ عليها الأمير عبد القادر في دولته الحديثة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية وكذلك الثقافية وحتى السياسية والتي استمدها من أعراف المجتمع الجزائري وبعضها من الحكم العثماني السابق، وذلك من خلال عرض موجز عن أهم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية للجزائر خلال العهد العثماني، وذلك حتى نتمكن من عرض أهم التحولات التي طرأت على الجزائريين خلال الحكم الأميري ،ثم نتطرق فيما بعد لأهم الأسباب والفواعل التي تسببت في ذلك ومن بينها طبعا الدخيل الفرنسي حتى نتمكن من معرفة كيف أثر هذا الدخيل على المستوى الفكري للجزائري بداية الاحتلال والتي تجسدت من خلال التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري في ظل الدولة الأميرية بعيدا عن الصراعات القبلية والنزاعات الداخلية والتي تمكن من خلالها الأمير عبد القادر من الصمود في مواجهة السياسة الاستعمارية التي أرادت القضاء على الجزائر أرضا وشعبا كالنظام الإداري الذي استحدثه، وكذلك اختاره عن طريق البيعة، تشكيله لحكومة من أبناء الجزائر وهذه تعتبر من أهم التحولات في الفكر السياسي الجزائري.

والإشكالية الرئيسية المطروحة ماهو الثابت والمتحول في حكم وفكر الأمير عبد القادر؟ وما نوع التحول الذي أحدثه الدخيل الفرنسي على مستوى الفكر السياسي والإداري للجزائر من خلال الدولة الأميرية؟

Abstract :

The renewal features in Emir Abd-el-Kader thought is a subject which High lights the Emir Abd-el-Kader genius, which occurred through his establishment of a modern state under the occupation circumstances which aimed at destroying the Algerian society Basies and values and integrate it in the French one.

He also highlighted what were the constants that he preserved in his modern state either social or economic and cultural and even political that he drew from the Algerian society and some of them from the former ottoman reign in addition to show the most important changes occurred in the Algerian society under the reign of the amiri state ,far from the tribal conflicts and internal disputes through wish Emir Abd-el-Kader could resist the colonial policy wish wanted to destroy Algerian 's land and people.

The main problematic is what are the constant and variable in Emir Abd-el-Kader state? And what are the main renewal features during his reign?

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م وإنهاء الحكم العثماني بها ،حدث تحول نوعي في المشهد السياسي للجزائر خلال الفترة الاستعمارية،وعلى اثر هذاالتحول

السياسي سنحاول التعرف عن إشكالية مواجهة السياسة الفرنسية بعد سقوط الدولة العثمانية في الجزائر من خلال التعرف على أهم الثوابت والتحولات التي اعتمدها الأمير عبد القار في تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة.

خاصة وان مشاكل المصطلحات المفهومية هي قاعدة لفهم الأزمات التي تواجه أنماط التفكير وقضايا المعرفة لحلها، لذلك يجب فهم طبيعة تصورنا للوقائع والأشياء ومن ثم كيفية تعريفها، لذلك اخترنا في مقالنا إحدى المفاهيم التي يتم تداولها فيالواقع السياسي وهو الثابت والمتحول.

وحتى نتمكن من فهم صلب الموضوع علينا فهم الثابت والمتحول كمفهومين نسبيين من حيث الأساس، فليس كل ثابت هو ثابت مطلق وليس كل متحول هو متحول مطلق، إذن هو ثابت لمتحول معين وذاك متحول قياسا لثابت معين أيضا، وعادة ما يعطى الثابت قيمة ايجابية، في ما يعطى للمتحول قيمة سلبية أوبا لعكس، والحقيقة أنّ ليس كل متحول ينطوي على قيمة سلبية وليس كل ثابت يحتوي على قيمة ايجابية.

فالمتحول هو تغيير مفهوم الشعوب والوعي والإدراك وهذا طبعا يختلف من حضارة لأخرى كما أنّ وزنه القيمي يختلف من مجتمع لأخر حسب توظيفه وأهدافه، وبمأنّ أي مجتمع يجب أن يخضع لقانون التوازن بين العناصر الثابتة وبين العناصر القابلة للتحول والتغيير، فالتحول لا يمكن أن يكون ايجابيا إلّا إذا كان يسير في نفس اتجاه العناصر الثابتة.

لذلك سنحاول تطبيق هذه المفاهيم على دولة الأمير حتى نتمكن من معرفة الثابت والمتحول من خلال إبراز حكمه وفكره في تسيير دولته ،وأهم المستجدات التي طرأت على المجتمع الجزائري خلال فترة حكمه وهل استبقى على بعض تنظيمات الحكم العثماني ؟ خاصة وأنّ دولته اعتبرت من أهم المتغيرات في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي حتى يتمكن من الدفاع عن هوية المجتمع الجزائري التي بدأت تشهد نوعا من التحول يخالف ما تعود عليه خلال الحكم العثماني وذلك لأن الدخيل الفرنسي حاول إحداث تحولات بنيوية في الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري.

وحتى يمكننا الإجابة بدقة على هذه الإشكاليات ارتأينا أن نميز بدقة بين الثابت والمتحول في هوية وثقافة المجتمع الجزائري في المدينة والريف، وهذاالأنّ غالبيتهم يسكنون الأرياف، ويمكننا القول أن هذه الحقيقة المزدوجة تمثلت فيشخصية الأمير عبد القادر فهو رغم بداوته تمكن من تشكيل دولة شملت الحواضر والأرياف تمكن من خلالها إجبار فرنسا على الاعتراف بدولته ونفوذه.

1- نظام الحكم العثماني في الجزائر:

لقد تميز نظام الحكم العثماني في الجزائر بتعاقب عدّة أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية تنقسم إلى أربع مراحل هي:

*عهد النيابة أي فترى البيلربايات922-977هـ/1519-1587م[1].

*- فترة الباشوات 997-1070هـ/1588-1659م.

*- حكم الأغوات 1070-1082هـ/1659-1672م[2].

---

[1]- عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من نوميديا إلى 2009، منتديات طلبة الجزائر، ص 63.

[2]- مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية 1964، ج3، ص 171.

*- فترة حكم الدايات: 1082-1264هـ/ 1671-1830م: حيث انتقلت السلطة الفعلية في هذه الفترة إلى رجال البحرية، ويعتبر نظام الدايات، نظام قائم على مبدأ الانتخاب دون تحديد المدة الزمنية[1] واتسمت هذه الفترة باستقلالها عن اسطنبول، كما أبقت على نظام القبائل ونظام العروشية، وقد تكون هذه أحد أهم الأسباب التي حالت دون تطور نظام الدايات إلى حكم مركزي قوي[2]، حيث انقسمت السلطة الإدارية إلى قسمين:الإدارة المركزية والإدارة الإقليمية.

* **الإدارة المركزية: ويمثلها الداي**: الذي يمثل السلطة العليا بالبلاد بمساعدة مجالس، وتكون سلطته مطلقة في بداية الأمر تتمثل في تطبيق القوانين المدنية والعسكرية والإشراف على حصون المدينة وتنظيم الجيش، كما يشرف على التنظيم الإداري وتعيين أعضاء حاشيته[3] وله حرية التصرف في العلاقات الخارجية.ويساعد هذا الأخير في مهامه:

الديوان[4] والمجلس الوزاري إضافة إلىآغا العرب[5]،خوجة الخيل[*]،الخزناجي، القبدانرايس، الباشكاتب، البيت مالجي، القياد[6].

* أما **الإدارة الإقليمية** فشملت البايلكات حيث عملت السلطة العثمانية على تقسيم البلاد إلى مقاطعات إقليمية تتشكل من ثلاث بايلكات، بايلك الشرق الجزائري، بايلك الغرب الجزائري، بايلكالتيطري[7]، وكانت هذه البايلكات مقسمة بطريقة مقننة حيث أن لكل مقاطعة حدودها الإقليمية المعروفة والمعلومة، والحد بينهم يقال له سراط[8].

وهذه البايلكات قسمت إلى مقاطعات وكل مقاطعة قسمت إلى وحدات إدارية صغيرة أطلق على كل منها اسم الوطن يحكمه قائد، و الدواوير يتولى قيادتها الشيوخ[9]، أمّا المدن فتسير تسييرًا دقيقا لوجود فئات اجتماعية مختلفة تمارس مختلف الأنشطة التجارية والصناعية ، وظل الأمر على هذا الحال حتى الاحتلال الفرنسي[10]،وأهم ما يميز الحكم العثماني هو المرونةاتجاه القيادات المحلية الأمر الذي جعل عددًا كبيرًا من الأسر تحافظ على نفوذها بالبلاد طيلة الحكم العثماني، إضافة لذلك قام العثمانيون بتشجيع القبائل على الاستقرار التدريجي بضواحي المدن، بإسناد مهام عسكرية واقتصادية لها بجعلها قبائل مخزنية[11]، كما حاول الأتراك حكم

---

(1)- عائشة غطاس الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، الأعضاء: زكية زهرة، سعدية سرقين، نعيمة بوحمشوش، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، ص 55.

(2)- مبارك محمد الهلايلي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، ص ص 217-218.

(3)- حمدان خوجة، المرآة، تحقيق وتعريب محمد العربي الزبيري، ص 125، محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، ص 109.

(4)- أبوالقاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، ص 50.

(5)- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص 171.

(*)-وهو وزير الحرب كما يشر إلى ذلك ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ج4، ص 16.

(6)- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الرائد، عالم المعرفة، طبعة خاصة 2009، ص 51.

(7)- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2000، ص،ص 228، 229.

(8)-أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب اشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ص 48.

(9)- ناصر الدين سعيدوني ورقات جزائرية ، ص ص 228،229.

(10)- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص ص 228،229.

(11)- قبائل مخزنية: هي مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية لما تقوم به وتؤديه من أدوار وهي لا تعود في أصولها إلى نسب واحد، أو أصل مشترك بل هي في الواقع تجمعات

البلاد عن طريق الوسطاء والأعيان،وتسير هذه المقاطعات وفق سلطة البايات الذين يعينون حسب اختيار الداي.

وآخر ما يمكننا قوله أن هذه التنظيمات تميزت بالدقة كما أن التأثيرات العثمانية تبدو واضحة، حيث أن المراكز السياسية حكرًا على العنصر التركي العثماني أما مساهمة العنصر المحلي في تسيير المؤسسات الحضرية فكانت ضئيلة.

والغرض من سرد كامل هذه التفاصيل حول التسيير الإداري للدولة العثمانية، حتى نتمكن من معرفة الثابت والمتحول منها خلال الدولة الأميرية؟

هذه كانت حال المؤسسات الإدارية التي تمكن أو حاول العثمانيون من خلالها التحكم في القطر الجزائري، لكن الأكيد أن السياسة الإدارية هذه بحاجة إلى سياسة اجتماعية واقتصادية وثقافية ليتمكن العثمانيون من بسط سيطرتهم وسلطتهم على هذا المجتمع من جميع جوانبه لذلك يجب أن نتعرف على مميزات السياسة العسكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ساندت وسيرت المجتمع الجزائري في ظل الحكم العثماني.

1- المؤسسة العسكرية:من خلال ما سبق يمكننا القول أنّ الديوان الخاص يشكل المؤسسة العسكرية لسلطة الدايات وهو يعمل على تطبيق قوانين وقرارات سلطة الداي،وأن أهم ما يميز المؤسسة العسكرية للدولة العثمانية في الجزائرأنّ أغلبية عناصر الجيش كانوا يرسلون من منطقة آسيا الصغرى، ويتشكلون من عدة فرق منهم.

أ-الانكشارية: وهؤلاء كانوا يسيطرون على جميع مقاليد الدولة في الجزائر، وغالبًا ما كان الداي نفسه يعين من هذه الطبقة بعد حدوث ثورة داخل القصر[1].

ب-فرق الزواوة: وهؤلاء يقومون بمساعدة الجيش الإنكشاري وهم ليسوا جيش نظامي، بل هم الرجال الذين توفرهم القبائل الموالية للبايلك، وعادة ما تستدعى هذه الفرق للانضمام إلى الجيش الإنكشاري في حالات خاصة، أي عند إعلان الحرب بين الجزائر وبلد آخر[2]، أو عند خروج الجيش في محلة ضد القبائل الثائرة ولجمع الضرائب.

ج-طائفة رياس البحر: وكانت تشمل بالدرجة الأولى الرياس، مالكي السفن، وكذلك البحارة وعمال الصيانة كالنجارين والجلافطة[3]، وقد تكونت من خليط ممتاز من العناصر المحلية إضافة إلى أعلاج أوروبا الذين أسلموا وانضموا إلى بحرية الجزائر، إضافة إلى البحارة الذين قدموا من المشرق الإسلامي وآخرون قدموا من الأندلس[4].

د- المخازنية: وهم قبائل المخزن وهي القبائل المحظوظة والمتحالفة مع السلطة، وكانت تتمتع بامتيازات عديدة مقابل التزامات وخدمات تؤديها للسلطة[5].

إضافة إلى اهتمام العثمانيون بجهازهم العسكري، فهم اهتموا كذلك بالجانب

سكانية تعميرية ذات تكوين اصطناعي، فمنهم العبيد والكراغلة وعرب الصحراء، وسكان الهضاب والجبال، وتشكل قبائل المخزن نظرا لارتباط مصالحها بالبايلك حلقة وصل بين الأهالي في الأرياف والحكام في المدن، ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ، ج4، ص 105.

[1]- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، ص 49.

[2]-(A) Devoulx, Tachrifat, p 26.

[3]- الجلافطة: هو الذين يسدون خزوز السفن بالزفت أو بمادة عازلة.

[4] - (A) Devoulx," la marine de la régence d'Alger," i R.A. T 31 1869, p 387.

[5] - (L) Rinn, " le royaume d'Alger sous le dernier dey", R.A. 1898, p 127.

الاقتصادي، لأنه يعتبر أساس التطور لأي دولة فكيف هي السياسة الاقتصادية للدولة العثمانية؟

2-االسياسة الاقتصادية:

إن تنظيمات مصادر الدخللخزينة الدولة العثمانية تخضع في جوهرها لأحكام الشريعة الإسلامية فهي تقر حق العشر والزكاة والجزية والخراج، فلم تطرأ أي تغيرات جذرية أو تحولات عميقة على وضعية الأراضي ببلاد المغرب طيلة العهد العثماني،حيث دأب حكام ايالة الجزائر على إبقاء وضعية الأرض كما كانت عليه في القرن 10هـ/16م، فهم لم يقوموا بسن أي تشريعات خاصة ولم يستحدثوا إصلاحات ذات شأن فيما يخص الملكيات الزراعية، وبالرغم من تأثيرهم في مجال الإدارة والحكم،فقد أبقوا في غالب الأحيان على ملاك الأراضي كما هي عليهوأقروا العشائر المتعاملة معهم على الأراضي التي استحوذوا عليها وذلك بغية الحصول على تأييد شيوخ القبائلوهم لم يهتموا إلا بما تدره الأرض من إنتاج وما توفره من أموال لجباية الضرائب.

- أما عن المجال الصناعي فقد عرف هو الأخر تطورا ملحوظا وانتشارا خلال العهد العثماني،رغم أن المجتمع الجزائري كان فلاحيا بالدرجة الأولى فالصناعة كانت تستمد خامتها الأساسية من الإنتاج الزراعي والحيواني فمدينة الجزائر مثلا عرفت العديد من المهن والصناعات التقليدية التي انتشرت في أزقة عرفت بأسماء الصناعات التي اختصت بها مثل الشواشية(القلانس)والبشامقجية(البلاغجية)،القزادريةوما يمكننا قوله أن المجتمع الجزائري قد مارس مختلف الأنشطة الصناعية واختلفت جودة مصنوعاته من صناعة إلى أخرى،كما حافظوا على طابعها التقليدي.

أما بانسبة لنظام التجاري فالأكيد أن نشاط المجتمع الجزائري في المجال التجاري هو نشاط موازي لنشاطه في المجالين الفلاحي والصناعي وكانت هذه المنتجات تسوق من خلال الأسواق الأسبوعية.

ومن المعروف تاريخيا أنّ السلطة الإسلامية سعت للتأكيد على شرعيتها بواسطة أمرين مهمين هما الدعاء للأمير والخليفة على أعواد المنابر إضافة لضرب السكة باسمه،لذلك عرفت الجزائر خلال الفترة العثمانية انواع من العملات المتبادلة منها السلطاني، نصف سلطاني، ربع سلطاني، الريال بوجو، الدورو، الموزونة، الصائمة، بدقة شيك، ريال درهم، الخروبة، المثقال درهم، الفلس إلى جانب الجنيه الفرنسي، الريال الفرنسي، الفرنك الفرنسي والويزة الفرنسية[1].

وارتأينا التعريف بأهم العملات أواخر العهد العثماني حتى نتمكن من معرفة مجمل التغيرات التي مرت بها بعد الاحتلال وقيام الدولة الأميرية.

كما اعتمدت الحكم العثماني في نظامه الاقتصادي على نظام جباية الضرائب الذي لم يفلت أي فرع من الإنتاج الفلاحي والصناعي والتجاري ولا أي مادة قابلة للدفع[2]،حيث اعتمد العثمانيون منذ بداية عهدهم في الجزائر على جمع الأموال وذلك للاعتناء بالجيش وتسليحه، لضمان استقرار الدولة وقد كانت الضرائب بدورها متنوعة فهناك الرسوم، الغرامة، اللازمة، المعونة والضيفة، وكل نوع من هذه الضرائب يفرض على القبائل حسب موقعها الجغرافي وطبيعة نشاطها الاقتصادي[3]،

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الفترة العثمانية 1800-1830، ص ص 201-210.

[2]- (G). Rammont, Histoire de Alger, p 106.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص 87.

فالمناطق التلية تفرض عليها ضريبة العشر أما الجبلية فتطالب بدفع المعونة،كما فرضت الغرامة والمعونة على المناطق الهضابية بينما المناطق الصحراوية فتدفع المعونة والعسة[1].

أما عن الحياة الاجتماعية والثقافية:

فأهم ماميزها أنّالجزائريين لم يشاركوا في إدارة البلاد وبقيت حكرا على الأتراك،كما أن معظم السكان يعيشون في الريفوهؤلاء إلى جانب قسوة الظروف الطبيعية فهم في عرضة دائمة للغارات التركية إذا لم يستجيبوا للضرائب المفروضة عليهم، أو بسبب الصراعات الدموية نتيجة السياسة التركية المنتهجةوالتي كانت تهدف للحيلولة دون وحدتها لأنها تشكل خطراعليها بوحدتها(سياسة فرق تسد) خاصة وأنه من أبرز مميزات المجتمع الريفي تأصل العقيدة الدينية به، واهتمامه بحفظ القرآن الكريموتعلم اللغة العربية وقواعدها وآدابها، وهذا ما يفسر المركز الممتاز الذي يحتله لديهم المفتي والقاضي والإمام ومعلم القرآن والمرابط، إلاّ أن هذا الأخير صحبته مظاهر سلبية تتمثل في انتشار الدروشة، الشعوذة، الخرافات، الأباطيل، البدع منها الإيمان بقدرة الموتى على رزق الأحياء والشفاء من الأمراض والإيمان بجدوى التمائم والتعاويذ، التواكل...الخ[2].

كما أنالأتراك أولوا اهتماما كبيرا بالمرابطين والزوايا وهذا لحرصهم أن يكون نظامهم مطبوعا بالطابع الديني،ونظرا لبساطة ثقافة الحكام فقد طبعت الصوفية في عهدهم بالدروشة وقد انتقد العديد من العلماء الجزائريين انتشار الدروشة وارتباطها بالطرق الصوفية،فعبد الكريم الفقون وصف المرابطين بادعائهم التصوف والولاية واتخاذهم الحضرة و والوعدة،وأكلهم الحشيش والاجتماع على الرقص الصوفي والغناء بهدف الحصول على المال واستغلال العامة[3].

وقد كان التعليم بسيطا غير ملائم لتطور العصر،ولم تكن الدولة تتكفل بالإنفاق عليه في الريف وإنما يتكفل به الشعب من خلال الأوقاف أو الزكاة ، أمّا عن القضاء فلم يكن مستقلا عن السلطة التنفيذيةوكان يستمد جل أحكامه من الشرع الإسلامي، يوجد المفتي والقاضي الحنفي للأتراك ويعينهما السلطان العثماني والمفتي والقاضي المالكي ويعينهما الداي، والقاضي الاباضي من بني ميزاب ويعينه الباي، وأهم ما يميز النظام القضائي أنه ليس للقاضي مرتب قار و إنمايأخذ راتبه هو ومساعده من رسوم تدفع على الأحكام ونتيجة لذلك انتشرت الرشوة في القضاء[4]كما لايفوتنا التذكير بأن القضاة كهيكل وتنظيم متواجد بالحواضر الكبرى، بينما الأرياف والبوادي فهي تخضع لحل منازعاتها فيها يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية للأعراف المحلية التي لا تخالف الشريعة لشيوخها ومرابطها[5].

ويتضح من خلال هذا أن النظام العثماني يتميز بسياسة إدارية لم تكن لصالح غالبية السكان، رغم محاولات بعض الدايات تقريب الأهالي من الحكم، وإشراكهم فيه مثل الداي علي خوجة، وحسين داي إلاّ أنّ الاضطرابات وعدم الاستقرار لم تتح الفرصة للحكام ببسط سلطانهم على كامل التراب الجزائري، كما أن اعتمادهم على

---

(1)- حمدان بن عثمان خواجة، المرآة، تعريب وتحقيق:محمد العربي الزبيري، ص 143. وكذلك ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الفترة العثمانية، ص 119.

(2)- يحيى بوعزيز، تاريخ الجزائر، ص 336.

(3)-أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي،ج1،ص 253.

(4)- عمار بوجوش،تاريخ السياسي للجزائر،الجزائر، 2005،ص72.

(5)- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدي، الجزائر في التاريخ، ص 23.

الجيش الانكشاري هذا الأخير الذي كان بعيدا عن هموم المواطنين ولم يهتم إلا بجمع الأموال والحصول على المناصب، لذلك فالمجتمع الجزائري لم يتطور في ظل النظام العثماني وترك لشأنه داخليا اقتصاديا تعليميا ثقافيا واجتماعيا يسير شؤونه بإمكانياته الذاتية من أوقاف وزكاة وغيرها، ورغم هذا لا يمكننا التسليم بأن العهد العثماني كان عهد فوضى عامة، فقد تخللته بعض الإيجابيات والتطورات التي جعلت من الجزائر سيدة البحر المتوسط لدرجة أن الأمير عبد القادر احتفظ ببعض هياكله الإدارية كما سنبينه لاحقا.

وقد أدرجنا هذه المعلومات لنتمكن من فهم المرحلة الانتقالية للجزائر من العهد العثماني إلى الاحتلال الفرنسي؟

وما هي أهم الثوابت التي استمرت والتحولات التي طرأت خلال العهد الأميري ؟

2- وضعية بايلك الغرب:

بعد سقوط العاصمة أعلن باي وهران استسلامه وتسليم مفاتيح المدينة للعدو، مقتفيًا بدلك سيرة الداي حسين[1]، وقد تبعه في موقفه أتراك وهران وكراغلة تلمسان ومستغانم وقبائل المخزن[2]، لذلك اتخذ المرابطون ورجال الطرق الصوفية في هذه المنطقة مسؤولية الدفاع عن الوطن لشعورهم بالمسؤولية الروحية الدينية وضرورة جمع لوائهم تحت راية الجهاد[3]، فالمقاومة إذن كانت تلقائية بدافع حب الأرض وكره الغريب وحفظ العرض والشرف سواء في المدينة أوالريف[4].فالدفاع عن الهوية تعتبر من الثوابت التي لم وجب الدفاع عنها والتمسك بها.

وقد فكّر الأهالي مند البداية في حل سياسي وديني يضمن للمنطقة الأمن والاستقرار وذلك بالدخول في طاعة حاكم مسلم له القدرة على حمايتهم، عن طريق منحه البيعة ، وقد فكروا في عدة أشخاص حيث اتصلوا في البداية بسلطان مراكش، فبعد أيام قليلة من سقوط وهران توجهت بعثة جزائرية نحو فاس وكانت البعثة مكونة من 10 أعضاء هم من أهم المرابطين والشيوخ تأثيرا مع حامية تتكون من 50 فارس وقافلة من البغال محملة بالهدايا، وقد استقبلهم السلطان عبد الرحمن ووعدهم بدراسة مطلبهم، وبعد مرور أشهر دعا السلطان أعضاء البعثة للمثول أمامه مبشرا إياهم بقبول طلبهم وخلال أسابيع قدم علي ابن السلطان على رأس 500فارس جاعلا معسكره في تلمسان، وقد أسرع محي الدين وعبد القادر مع كل رؤساء بن هاشم ورؤساء بني مجاهر وبني عامر وغيرهم من القبائل لكي يعلنوا ولاءهم لابن سلطانهم الجديد، حيث اعترفت البلاد كلها بسلطته وكانت الخطبة تعلن باسم سلطان المغرب في كل المساجد وكل شيء كان يدل على أن الجزائر قد أصبحت بطريقة سلمية تحت الصولجان المغربي[*]، وهذا يدل على مدى تمسك الجزائريين بالانضواء تحت ولاية

---

(1) مذكرات الأمير عبد القادر، تحقيق محمد الصغير بناني، محفوظ سماتي، محمد صالح الجون، دار الأمة، ط7، 2010، ص 137.

(2) مصطفى طلاس، الأمير عبد القادر فارس الجزائر، ط.2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1984، ص 214.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص168.

(4) أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص122.

(*)-ونجد أن محاولة سكان الغرب للانضمام للمغرب لها جذور تاريخية وفي عهد الباي مصطفى وقيام الثورة الدرقاوية ضد الحكم العثماني سنة 1806 بقيادة عبد القادر بن شريف مهد لانضمامهم للمغرب، وأكد الدرقاوية على استعدادهم لمبايعة المولى سليمان غير أن المولى سليمان رفض ذلك

حاكم مسلم أي سلطة دولة إسلامية تمثل الشريعة، ويمكننا اعتبار هذه من الثوابت المهمة التي حافظ عليها المجتمع الجزائري ومنه نستنتج أن المرجعية الدينية كانت هي المحرك الأول للمجتمع الجزائري، غير أنّ السلطات الفرنسية ضغطت على السلطان عبد الرحمن لكي ينسحب أو الحرب وبالتالي تعذر على هذا الأخير الدعم لسكان المنطقة[1].

كما فكّر سكان بايلك الغرب في السلطان العثماني لكن هذا الأخير كان عاجزًا عن تقديم الخدمات لهم[2]، لذلك بحثوا عن حل آخر والمتمثل في انتخاب سلطان من داخل الوطن[3].

وقد أبدى سكان المنطقة استعدادهم لمقاومة المستعمر، منذ البداية حيث عقدوا اجتماعا في شهر نيسان 1832 في ضواحي معسكر حضره زعماء قبائل بني هاشم، بني عامر[**]والبرجية، تقرر بموجبه إسناد القيادة إلى محي الدين لمحاربة الفرنسيين وإخراجهم من المنطقة[4]، غير أن هذا الأخير اعتذر لكبر سنه واقترح ابنه عبد القادر و تم اختيار الأمير اقتداء بالعهد الراشدي، عن طريق البيعةويعتبر هذا من الثابت في الثقافة الإسلامية ولكنه يعتبر من أهم التحولات في الثقافة السياسة الجزائرية،وقد تمت بيعة الأمير مرتين الأولى سنة 24 تشرين 1832م بمبايعة قبائل غريس بمعسكر، إضافة لأعراب المنطقة كلها وتمّ عقد مؤتمر البيعة تحت شجرة الدردارة[5]حيث لقبوه بناصر الدين[6]، وقد جاءفي صك هذه البيعة «إن الله لا يحمي بالسلطان ما لا يحمي بالقرآن وإن الوطن في الحاجة إلى الدفاع عن حماة، وأن أهل الحل والعقد وزعماء القبائل والأعيان والعلماء والصالحين قد توجهوا إلى الأمير وقالوا إن قبول الولاية قد تعين عليك، وقد توفرت فيك شروطها من عدل وشجاعة وعزم وحزم وعصبية من غير طلب منك لها، فرضي بالترشيح لها وبايعوه على أن ينصروه في السراء والضراء»ولما تمت هذه البيعة أرسل علماء غريس منشورات إلى القبائل يدعو لهم فيها إلى طاعة الأمير وبيعته[7].

بعدها تلتها البيعة الثانية وكانت هذه الأخيرة أهم من الأولى سنة 1833، وجاء فيها أن بيعة الأمير تستوجب لزوم الطاعة له قولا وفعلاً ليتمكن من إقامة العدل وتمت في 1 رمضان 1248هـ 4 فيفري 1833م وكانت هذه بيعة الأمير النهائية[8]، فالبيعة تعتبر أسلوبا إسلاميا من الإجماع الذي هو بمثابة الانتخاب بالمفهوم المعاصر، لكن

---

(1) _ أديب حرب، التاريخالعسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، 1804-1747 ج1، ص 66.

(2) _ سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص168.

(3) _ أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، 1804-1747، ج، 1ص 66.

(**)–قبيلة بني عامر من أقوى القبائل في منطقة وهران والتي قدمت ولاءها هاما للأمير.

(F)Daumas, Correspondance du capitaine Daumas, consul a Mascaa 1832-1839 ed par cyvenAlgeria 1912.

(4) _ أديب حرب، المرجع السابق، ص، ص 80، 81.

(5) _ يحيى بوعزيز، الأمير عبد القادر، رائد الكفاح الجزائري، دار الكتاب الجزائري، 1964، ص، ص 155، 156.

(6) _ يحيى بوعزيز المرجع نفسه، ص 24.

(7) _ محمد عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر، تعليق ممدوح حقي، بيروت، دار اليقظة العربية، ص 155.

(8) _ رابح بونار، "نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر"، مجلة الثقافة، العدد15، جوان جويلية 1973، ص 45.

يختلف عنه في كون السلطة المستمدة من قاعدة الشورى هي سلطته دينية ودنيوية، وبهذا يكون قد تم تعيين الأمير عبد القادر في أول الأمر من طرف نخبة الأمة (البيعة الأولى) ثم بعد ذلك تمت تزكيته من طرف العامة (البيعة الثانية) فهو إذن عقد تاريخي تم فيه الاتفاق بين إرادات إنسانية حرة وأفكار واعية ناضجة من أجل تحقيق رسالة سامية[1].ويمكننا القول أن هذا يعتبر من أهم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري بعد سقوط الحكم العثماني غير أنّ هذا التحول كسب شرعيته من قدسية الشريعة الإسلامية والتقاليد الجزائرية التي تعتبر من أهم الثوابت التي حافظ عليها المجتمع الجزائري.

كما أنّ أوضاع المنطقة في هذه الفترة، تميزت ببداية انقسام قبلي اتسم بطابع المعارضة القوية والمتطرفة، فبيعته بداية انحصرت في مجموعة من القبائل هي بني هاشم وبين عامر والغرابة، لذلك كان عليه تثبيت حكمه بالتغلب على منافسيه[2]وذلك باستعمال القوة من خلال إنشائهلدولةيواجه من خلالها الدولة الفرنسية وفق تنظيمات ومؤسسات يسيرها جزائريون من أبناء البلد وهذا في حد ذاته يعتبر من أهم التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري في ظل حكم الأمير عبد القادر، خاصة وانه تقاسمت حكم إقليم وهران في أوائل عام 1833م قوتان اختلفتا من حيث الأهداف وتباينتا من حيث العدد والعتاد في قواها المسلحة.

أ-الجيش الفرنسي حيث انتشرت قواها منذ 1830م في عاصمة البلاد كما سيطرت على وهران و مستغانم والمرسى الكبير.....الخ.

ب-القوى المحلية التي سعت منفردة لتحقيق نوع من الاستقلال الذاتي عن سلطة الأمير عبد القادر وذلك بالمحافظة على استقلالها كسيدي العربي في سهل الشلف وهو شيخ قبيلة فليتة وابن نونة في تلمسان والذي اعتبر نفسه ممثلا لعبد الرحمن سلطان المغرب[3].

لذلك حاول الأمير أن يحكم كصاحب سيادة يحمل لقب أمير المؤمنين وسلطان الجزائر[4]،فأقام دولة حديثة عمادها سلم إداري تصاعدي مسئول قاعدته الشيخ وقمته الخليفة المسئول المباشر للأمير، ودعّمه بتنظيم إداري محكم يوفر التموين والتعليم والقضاء والموصلات والتسليح والمخابرات...الخ[5]، خاصة وأنه كان مدركا أن فساد النظم السياسية الإدارية العثمانية تسبب في سوء العلاقات الاجتماعية بين الحكام والمحكومين[6]، وأن المعركة بينه وبين الفرنسيين ليست سهلة وأنّه أبدا لا يمكن مواجهة دولة كبيرة مثل فرنسا إذا بقيت السلطة في الجزائر موكلة إلى قبائل متفرقة لهذا جمع هذه القوى في دولة وطنية موحدة[7]، أي سلطة الدولة السياسية وجعل معسكر مركز الحكم داعيا القبائل لإعلان الطاعة[8]محاولا تحقيق الولاء والسيادة عن طريق الدفاع عن الجزائر بالوقوف ضد الاستيطان وإعطاء البعد الوطني

---

(1) فوزي أو صديق، "الدستور ودولة الأمير عبد القادر"، مجلة أشغال الملتقى الثقافي الوطني، جمعية مؤسسة الأمير عبد القادر بتيارت، 1996، ص 64.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص 61.

(3) أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري، ص 92.

(4) سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية، ج1، ص 214.

(5)- ناصر الدين سعدوني، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ص، ص130، 131.

(6) طلاس مصطفى، الأمير عبد القادر فارس الجزائر، ط2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1984، ص 214.

(7) (ch)Baudicours, la guerre et gouvernement de l'Algérie, Paris 1853,p 308.

(8) (M) lamuniéro, Histoire de l'Algérie illustrée de 1830a nos jours, p 84.

لدولته[1]مستعينا بسلطة شيوخ القبائل لتثبيت نفوذه متبعًا في ذلك سياسة الحكم العثماني ويمكن اعتبار هذا من الثوابت التي حافظ عليها الأمير، حيث حاول الأمير جمع شتات الأوطان الجزائرية باعتبارها وطنا واحدا ولم يكن الأمير حاكما للدولة فحسب بل إماما وشيخا واعظا فقد كان يحرص على إمامة الناس في الصلاة، عميق التمسك بالدين وتعاليمه فقد كان يدمع جميع العيون ويذيب القلوب القاسية عندما يقف للوعظ، وكان يفسر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية[2]مستعينا بالخطاب الديني، كما سعى إلى بعث الروح الوطنية في الأمة الجزائرية وتحريض الناس على الجهاد بخطب ترددت فيها كلمات دينكم، بلادكم، أرضكم، نساؤكم...، فقد تجاوز خطابه بني فلان وبني فلان إلى الشعب والمواطنين حيث ما كانوا ومهما كان انتمائهم[3]، وعلى رأي الدكتور سعد الله أبو القاسم فقد وصل خطابه إلى أعماق الشعب وحرّك نداؤه ضمير الأرض وهز صوته أركان الوطن «فإذا بريح الوطنية تطوي المسافات وتجتاز الحدود القبلية والطرق الصوفية والإقليمية لتصبح شعلة واحدة تحرق في وجه العدو الدخيل»[4]، خاصة وأن اختيار عبد القادر أميرا كان على أسس سليمة توفرت في شخصيته لذلك فالمبايعة وحسب رأي الدكتور عميراوي احميدة تعد نتاج فكر جزائري أصيل كان فيه لشيوخ العلم دور في تشكيل نظام حكم حديث برئاسة الأمير عبد القادر الذي أسس نواة حكم لدولة فتية، محدثا مناصب أساسية لهذه الدولة فقد شكل النظام الأميري ظاهرة نادرة في الفكر العربي الإسلامي، إذ لم يسبقه إليها أي نظام منذ عهد الخلفاء الراشدين، لذلك فنظام الأمير شكل خطرا على الأنظمة الأوروبية المدنية التي جاءت إلى الجزائر باسم الليبرالية والإنسانية[5]، وبتكريس الأمير نظام حكم جديد يكون قد انتزع السلطة من رؤساء القبائل والأسر الأخرى وحصرها في يد رئيس الدولة الجديد وبهذا يكون النظام الجديد هو تكريس للسلطة التقليدية مشدودة أساسا إلى قوة العرف[6]، وعلى رأي بيومي احمد يكون هذا الحاكم "الأمير" ذا قداسة في نظر المبايعين له مثله مثل التقاليد التي كان هو نفسها محكوما لها وحاكما بها[7].ونلمس تمسكه بوحدة البلاد من خلال ردود أفعاله حيث نجده يرد على الفرنسيين بعد معاهدة التافنة بما يلي«...أجبنا الكفار بأن المسلمين شيء واحد، وأننا لم نهمل قسنطينة ولكن الكافر رفض فانقطع السلم وأعلنت الحرب»[8].

وأشاطر الأستاذة جميلة معاشي في ما ذهبت إليه، بأنّ أساس نجاح سياسة الأمير أنّها استندت منذ البداية على إيديولوجية الإمامة ووظفت لصالحها جميع عناصر القوة الموجودة في الطريقة القادرية والطرق الصوفية الحليفة وكذا طبيعة

---

(1) le duc d'Orléons,compagne de l'Armée d'afrique,1835-1839 paris 412.

(2) شارل هنيري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة وتقديم وتعليق أبو القاسم سعد الله، ص 193.

(3) صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية، الاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص ص 26، 27.

(4) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، ج1، ص 274.

(5) احميدة عميراوي، موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى، عين مليلة 2004، ص ص 18، 19.

(6) احميدة عميراوي، المرجع نفسه، ص22.

(7) بيومي أحمد، علم الاجتماع الديني، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص 382.

(8) عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، 1816-1871، ص ص 190- 200 وأحمد توفيق المدني، "أبطال المقاومة الجزائرية، حمدان خوجة، أحمد باي، الأمير عبد القادر للدولة العثمانية"، مجلة تاريخ، عدد4، 1977، ص 102.

الحكم والقرابة والجوار، إضافة لاستفادته من الوضع الثقافي السائد في الريف الجزائري والذي تسيطر عليه الجوانب الروحية والإغرائية[1]. وهنا يتداخل المتحول والثابت ،فالمتحول هو بناء نظام سياسي واجتماعي وفكري جديد منطلقا من الثابت المشدود إلى المرجعية الدينية الإسلامية.

وأدى هذا التداخل إن لم نقل التكامل إلى إنجاح إدارة الأمير حين تشبت بالشرعية الإسلامية[*]وأحكامها والتي تعتبر من الثوابت التي تمسك بها المجتمع الجزائري وأساس صموده ومواجهته لكل الأخطار ونلمس ذلك من خلال أقوال الأمير«إن الإرادة الإلهية اختارتني لتوحيد شعب محكوم من طرف حكام ليس لهم من الإسلام سوى الاسم، إننا نحارب من أجل أرضنا وأطفالنا ونسائنا وكل ما يتعلق بديننا، إنّها حرب مقدسة الهدف منها إحياء مجد الإسلام الأول»[2].

وقال جاك بريك(JaqueBerque)على سياسة الأمير هذه بقوله "إن الأمير كان يعمل من أجل تكوين مجتمع وحضارة وثقافة، كان يريد تأسيس دولة مبنية على الإسلام وخاصة على تعبئة الثقافة الإسلامية التي تمثل علم الجهاد والحرب المقدسة"[3]، أما أجرون فيقول «..أن عبد القادر اكتفى بتطبيق القانون القرآني ولم يأخذ عن الأتراك والأوربيين سوى بعض التقسيمات الإدارية والعسكرية...»[4].

ونلمس من خلال هذا أنّ الأمير عند مبايعته كان هدفه الانتقال بالمجتمع القبلي الذي يخضع لشيخ القبيلة إلى مجتمع متحضر تسير به الأمور على ما جاءت به الشريعة الإسلامية ويتنافى مع الروح القبلية، وأهم ما ساعد الأمير على النجاح هو إدراكه لعمق الروح الاستقلالية لدى القبائل وزعماء الطرق الصوفية وتأثيرها على مشروع وحدة دولته، لذلك استغل استياء هذه الأطراف من الوجود الفرنسي لتحقيق وحدة الدولة لمقاومة العدو[5].

ورغم أن الأمير لم يتدخل في العادات القبلية وسلوكيات الطرق الصوفية إلا أنه كان دومًا يخاطب الجميع بلغة الدين والوطن والوحدة[6]، وهذه تعتبر مفاهيم جديدة أراد الأمير زرعها في المجتمع الجزائري من خلال خطاباته، وقد يكون ذلك بسبب تصوره للدولة من نظرة صوفية وفقا للقاعدة «ليكن الفرق في لسانك موجودًا وليكن الجمع في قلبك مشهودًا ومنه تفسر قضية الاستسلام للقدر في مواقف الأمير المختلفة»[7]. حيث كان الأمير حريصا أشد الحرص على الوحدة الوطنية ووحدة

---

(1) _ جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، ص 164.

(*)–حتى أنّ دو طوكفيل يرى في الأمير قوة العقل وشدة تمسكه بالشريعة وهو في كل وقت بلا توقف يسعى وراء صلاح الدين الذي يقوم بكل شيء من أجله ويعتمد على القرآن في إصدار أحكامه وأن أهم سبب في ثباته وقوته هو الكره الديني الذي يثيره وهذا الكره حسب رأيه هو الذي كبره وأبقاه وثبته. ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة إبراهيم صحرواي، ص 40.

(2) _(ch)Roches, trente deux ans à travers l'islam (1832-1864) T1, p-p 160-161.

(3) _(J)Berque, Maghreb histoire et société, sociologie nouvelle, S.N.E.P, Algérie,1974, p 66.

(4) _ شارل روبيرأجرون روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عين عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت 1982، ص31 .

(5) _ فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، ص 164.

(6) _ سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، ج1، ص، ص 278، 279.

(7) _ فريدة قاسي، المرجع السابق، ص 353.

الشعب الجزائري وهذه فكرة تظهر لأول مرة في وقت سيطرت فيه ظاهرة الفرقة والنزاع والصراع والاقتتال بين الجزائريين المسلمين، ففكرة الوطنية هذه لم تكن موجودة حتى في عهد الجزائر العثمانية لأن العثمانيين تميزوا بسياسة فرق تسد أي "التفرقة"، وهذا حال دون اندماج الجزائريين في بوتقة الأتراك وخير ما يقال عن هذه الفكرة الجديدة التي أتى بها الأمير ما قاله تشرشل «تقدم عبد القادر إلى بني وطنه بفكرة بسيطة وعظيمة في نفس الوقت وهي فكرة قومية عربية ورغم أن هذه الفكرة قد تظهر في بادئ الأمر بعيدة المنال فإن عبد القادر كان يعتقد أن هناك مئات من القبائل التي تقطن الجزائر أو بعضا على الأقل ستوقظ فيه الفكرة القومية رد فعل إيجابي»[1].

حيث سيطرت على أفكاره ثلاث مبادئ الإسلام والوطنية والقومية ونعني بالأولى أسلمت الدولة في مؤسساتها والثانية الوطن والتشبث بأرضه، والثالثة القومية الإسلامية والابتعاد عن التركية العثمانية وحيث كان يحرض على الجهاد قائلا «بلادكم، أرضكم، دينكم، نساؤكم» كما حرص دوما على التحرك كرجل دولة إسلامية وطنية لا كرجل طريقة أو جهة قبلية[2].

ومن أهم ما يميز صدق الأمير في خدمة بلده وسعيه لبسط سلطانه ونفوذه، اهتمامه بكل التفاصيل وأدقها حيث وضع ضوابط وقواعد في جميع الميادين الإدارية، السياسية، الثقافية، الاقتصادية، مقتنعا بضرورة تغيير الأنظمة والقوانين التي كان العمل جاريا بها، فأبطل امتيازات الأتراك وألغى ما كانت تحظى به قبائل المخزن وجماعة الكراغلة[3].ونوضح ذلك من خلال ذكر أهم الأعمال التي قام بها في دولته لإبراز الثابت والمتحول في فكر الأمير من خلال تسيير دولته

2- تشكيل الأمير لحكومته:

بعد مبايعة الأمير أسس حكومته بمدينة معسكر، حيث ترك له الناس حرية تعيين موظفيه من مختلف القبائل ذوي العصبيات[4]،حيث تشكلت حكومته الأمير من عبد القادر نفسه الذي كان رئيس الحكومة الأعلى، حيث كان قائدا سياسيا وعسكريا يفصل في الأمور الخطيرة ويصدر أوامره عند استشارة خلفاءه وعلماء وشيوخ القبائل في حكومته بمعسكر كما لقب بأمير المؤمنين، اقتداء بالخلفاء الراشدين[5]،وهذا يعتبر أمرا جديدا في الفكر السياسي الجزائري،ومن أهم صلاحيته تعيين وعزل الولاة (الخلفاء) وترأس الديوان الأميري (مجلس الحكومة)، حق اعتماد سفراء الدول وتعيين سفراء بلاده، ولديه سلطة إصدار اللوائح، وهو القائد العام للجيش وكذلك القاضي الأول بالبلاد وله سلطة إصدار العفو[6].

يساعده في الحكم جملة من الوزراء تتمثل مهامهم في تحقيق الوساطة بين الأمير والموظفين والرعية والأجانب، كما يتولون العناية بكل ما يتصل بالأوقاف والمساجد والتعليم.

وتعتبر هذه الحكومة هي السلطة التنفيذية للأمير، ويمكننا القول أنها من أهم التحولات التي شهدها الجزائريون بأن يسيروا من طرف شخصيات من أبناء وطنهم

---

(1) _ شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ص 10.

(2) -شارل هنري، المصدر السابق، ص 9.

(3) _ صالح بن نبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة 1830-1962م، ص، ص 37، 38.

(4) _ رابح بونار، "نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة"، العدد 15، جويلية 1973م، ص 45.

(5) _ صالح بن نبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة، 1830-1962، ص 94.

(6) _ محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر، الولاية، البلدية 1516-1962، ص 94.

وهم المسئولون عن التعليم والأوقاف بدل الأهالي.

كما اعتمد الأمير على تشكيل السلطة التشريعية، وذلك من خلال اتخاذ قراراته بجعل دستور الدولة هو القرآن الكريم والسنة النبوية والمدونة الفقهية للإمام مالك، وقد حرص أن لا يصدر منه أي تصرف سياسي أو اجتماعي إلاّ ويكون مطابقًا للقوانين التي جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية وما استقر عليه اجتهاد الفقهاء[1]،حيث تتشكل السلطة التشريعية من مجلس الشورى ويتكون من 11 عضو جلّه من العلماء[2]، وهذا يدل على تداخل السلطتين التشريعية والقضائية فكل الأحكام التي تصدر في مختلف النوازل والقضايا تصدر من هذا المجلس وتعتبر أحكامه نهائية، وتوزع أوامره مباشرة على شيوخ القبائل إضافة لمراجعته لقضايا المحاكم الأولية، ويحتوي على سجل فيه كل القضايا[3]، أمّا المجالس الفرعية فتتمثل مهامها في معالجة الأمور التي تقع بين الرعية، وتفصل في الأحداث التي تقع في مختلف المقاطعات وعادة ما يعين أعضائها من طرف خلفاء الأمير وتوجد في كل الإمارات[4]، كما أن الأمير حرص كل الحرص على إبعاد الطابع الفردي عن سلطته بإشراك ممثلين من العلماء والأشراف ورؤساء القبائل، يقل عددهم أو يكثر حسب أهمية المسائل والقرارات[5]، ويعتبر هذا من أهم التحولات التي أدخلت على المجتمع الجزائري الذي لم يشارك من قبل في قرارات السلطة الحاكمة بل معظم القبائل كانت تسير وفق قوانينها العرفية ولا يربطها بالسلطة الحاكمة سوى اللزمة أو الضريبة.

3-التنظيم الإداري لدولة الأمير:

وحتى يتمكن الأمير من تنظيم دولته قام بإحداث تنظيم إداري وعدة مناصب لتثبيت حكمه، حيث كانت سلطة فرض التنظيم الإقليمي للبلاد من اختصاص مجلس الوزراء برئاسة الأمير عبد القادر نفسه، وكلّما أنشأت مقاطعة تعرض على مجلس الشورى للبث فيها، كما أنه كانت تطلق كلمة ولاية على المقاطعة، وفي هذا الصدد يقول الأمير عبد القادر «لذلك أمرت إقامة (مطامير) ومخازن للحبوب تحت الأرض في كل ولاية "خلافة"... »[6].وقد يعتبر هذا من أهم التحولات التي عرفها التنظيم الإداري حيث ألغى نظام البايلكات وحل محله نظام الولايات أو المقاطعات

كماأحدث الأمير تغييرا جذريا في نظام الإدارة المحلية التي كانت قائمة في العهد التركي، وذلك ليجعل نظامه أكثر تنظيما، حيث قسم أراضيه التي بلغت 3/2 من مساحة الجزائر[7]، كالتالي: مقاطعة مليانة، مقاطعة بلاد التيطري، مقاطعة بلاد مجانة، مقاطعته بسكرة، مقاطعة بلاد الجبال[8]، وبعد 1838 قسمت الصحراء إلى مقاطعة شرقية عين عليها ابن التهامي تمتد من وادي فودا إحدى الروافد البرية لنهر شلف وقد قسمت إلى 7 مقاطعات.

وأشاطر الأستاذ محمد العربي سعودي فيما ذهب إليه وأنه إذا نظرنا إلى أن كل ولاية كانت تحت حكم الخليفة تتمتع بمؤسسات محلية للتسيير والإدارة والشرطة والجيش بالإضافة إلى وجود مجلس تشريعي محلي، فإن كل مقومات الدولة الفدرالية

---

(1) le Ducd'Orléans, compagnes de l'arme d'Afrique, p 409.

(2) محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، ص 162.

(3) أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج1، ص 44.

(4) رابح بونار، "نظام الحكم في إمارة الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة"، العدد15، جويلية 1983، ص 47

(5) طلاس مصطفى، الأمير عبد القادر فارس الجزائر، ط2، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984 ص 11.

(6) بسام العسيلي، الأمير عبد القادر الجزائري، بيروت، دار النفائس، 1986، ص 55.

(7) إحسان الهندي، تاريخ المؤسسات الجزائرية، ص 88.

(8) محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر تحقيق ممدوح حقي، ج1، ص 191.

قد توفرت[1].وهذا كذلك يعتبر من أهم التحولات في دولة الأمير عبد القادر التي أحدثها على المجتمع الجزائري.

كماقسم كل مقاطعة إلى دوائر "آغاليك"[2] وكل دائرة تحتوي عدة قبائل وكل قبيلة تشمل على عدة بطون وعشائر، وقد يكون بهذا حافظ على التنظيم القبلي للمجتمع الجزائري والذي يعتبر من الثوابت التي كانت سائدة خلال الحكم العثماني بالجزائر وحافظ عليها الأمير ليتمكن إخضاع القبائل بواسطة تجميعها داخل هذا الإطار الهرمي الصارم، وقد عبر الدوقدورليان(Ducd'orléons)عن التنظيم الإداري للأمير وكان معاصرًا له وخصما له في آن واحد بقوله«...الأمير قد استبدل الإدارة التي كانت بيد المخزن، وقضى على الخلافات التي كانت تنشب بين القبائل وأقام العدل والإخاء بين الناس وبفضلهما ازدهر العالم الإسلامي، وقد استطاع هذا الرجل الفذ بموهبته وعبقريته أن يجد في الحين حلا لمشكلة أعيي حلها الدول الحديثة رغم لجوئها أحيانا إلى الثورة كحل جذري، ونعني بذلك تحقيق التوازن بين الطبقات الغنية المحافظة على التقاليد من جهة، وبين الكفاءات البشرية التي برزت من الشعب فاختارها للقيادة ومنحها ثقته»[3].

وما يمكننا أن نستنتجه أن إدارة الأمير وتسيير حكومته في شتّى المجالات، كانت محكمة تبدأ من رئيس الدولة وهو الأمير إلى آخر موظف في أجهزتها وعادة ما يكون تعيين الحكام والخلفاء والقواد يتم بمراسيم يقررها كاتب الديوان الخاص ويختم على كل سطر منها بخاتم الإمارة[*]، وبهذا يكون الأمير قد استغل بعض الأمور من النظام الإداري الأسبق محاولا تحسينه والزيادة عليه.

وبالتالي فهذا التنظيم الهرمي أخذ بعين الاعتبار العلاقات البشرية والأوضاع الاجتماعية السائدة في البلد في ذلك العصر، ولم يتمكن الفرنسيون من اختراع ما هو أفضل وأكثر ضبطا منه عندما آل إليهم حكم البلاد فيما بعد، فاكتفوا باعتماده كما هو دون أي تعديل يذكر[4]، فالتقسيم الإداري التدريجي الذي قاده خلفاء الأمير وما اتسم به من سلاسة ومرونة أعطى للدولة متنفسا تنظيميا انعكس على الوضع الأمني وصد مناورات الاختراق الأمني الفرنسي الموجه نحو اكتساب التأييد من الأعيان والسادات مقابل إغراءات مالية.

وبهذا نجد أن الأمير وحتى يتمكن من القيادة وإنشاء دولة لم يحدث تحولات جذرية للبنية السلطوية والاجتماعية لهذا المجتمع الذي يعتبر هو نفسه جزء منه، بل حاول تسخير واستخدام تلك السلطات التقليدية والمرابطية والمذهبية وفق ما يتماشى ومصالح بناء الدولة وحماية الوطن لأنه كان مدركا أن هذا المجتمع يملك خصوصيات وثوابت لا يمكن إهمالها أو إلغائها وأن أي محاولة للقضاء عليها ستعود عليه بالهلاك ولم يكتفي الأمير بالتشكيل الهرمي للدولة بل حاول إحداث تنظيمات اجتماعية واقتصادية حتى يتمكن من خلالها تسيير دولته، لأنه أراد أن تكون سلطته تشمل كل الميادين حتى يمكنه مواجهة الدولة الفرنسية وسياستها الاستعمارية.

4-التنظيم الاجتماعي لدولة الأمير:

لقد حاول الأمير تنظيم المجتمع عن طريق الاهتمام بالقضاء والبنية الثقافية

---

(1) _ محمد العربي السعويد، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية-البلدية، 1516-1962، ص 100.

(2) _ ناصر الدين سعيدوني، "مذكرة حول إقليم قسنطينة"، لأصالة، العدد 79، ص ص 100-114.

(3) _ Duc d'orléons, compagne de l'Armée d'Afrique ,p-p 405 - 408.

(*)–خاتم الإمارة، وهو خاتم كبير الحجم نقش عليه قول للبوصيري وهو قوله "ومن تكون برسول الله نصرته... إنّ تقلد الأسد في إحجامها نجم" ونقش على جوانبه الله، محمد، أبو بكر، عثمان، علي ونقش على وسط الدائرة الواثق بالقوى المتين ناصر الدين عبد القادر بن محي الدين بتاريخ 1248هـ محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية، ص 307.

(4) _ إسماعيل العربي، "حكومة الأمير عبد القادر، الثقافة"، عدد(خاص)، 75، 1403هـ1983م، ص 192.

إضافة للآداب العامة ،حيث اعتبرت السلطة القضائية هي السلطة الثانية والمسئول عنها قاضي يعتبر رئيس مجلس الشورى الأعلى بمعسكر، أي هو نفسه مسئول عن السلطة القضائية والتشريعية وقد ثبت عبد القادر النظام القضائي الذي كان سائدا زمن الدايات تقريبا مع إدخال بعض التعديلات والإصلاحات عليه وينقسم القضاة إلى مدنيين وعسكريين ولهم رواتب شهرية ثابتة، وهذا من أهم التحولات التي أحدثها الأمير حتى يضمن العدالة ويحارب الرشوة عكس ما كان معمولا به خلال العهد العثماني، وبالإضافة إلى الرّاتب كان يتقاضون مبالغ محدد على العقود المدنية «وإذا كان القاضي يعين من طرف الأمير فهذا لا يعني أنه يمثله بل كان رمزا لتنفيذ شرع الله بالقسطاس المستقيم، فالسلطة القضائية كانت فعلا مستقلة عن السلطة التنفيذية»[1]،وقد تعتبر هذه من أهم التحولات التي أحدثها الأمير في سياسته وأثرت على المجتمع وجعلته يلتف من حوله وينصهر تحت لوائه، غير أنّ كثيرا من المواطنين كانوا يلجئون إلى التحكيم[*]بدلا من القضاء، وذلك بأن يحتكمون إلى أحد المرابطين أو الجواد حتى يحكموا في النزاع القائم بينهم[2]، وهذه من الثوابت التي استمرت والتي لم يتمكن الأمير من القضاء عليها رغم تنظيمه المحكم، أمّا القضايا الجنائية فبقيت كما كانت عليه زمن الأتراك في يد رجال المخزن حيث كان الموظفون الإداريون (الخليفة-الأغا-القائد-الشيخ) هم الذين يبثون في هذه القضايا إلاّ إذا اقتضى الحكم بالإعدام[**]حينها ترفع إلى مجلس الشورى بالعاصمة.

إضافة لإدراك الأمير أنّ بناء الدولة لن يكون إلاّ عن طريق الاهتمام بتربية وتهذيب أخلاق المجتمع حيث قام بمنع الشعب من تعاطي الخمر، القمار، واستعمال التبغ وذلك وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية، إضافة لإلزامهم بحضور الصلوات الخمس في المساجد لدرجة أنّ التاجر الذي يبقى في متجره أثناء قيام الصلاة تقوم الشرطة بجلده[3]، كما انعدمت السرقات ومنع استعمال الذهب والفضة للرجال لأنه كان يكره حياة البذخ والميوعة وهذه من أهم التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري عكس ما كان حاصل أواخر العهد العثماني من ابتعاد عن الدين وفساد أخلاقي لانشغال الحكام بمصالحهم الخاصة وإهمالهم لمصالح الرعية.

كما اعتبر الأمير التعليم نشاطا أساسياً للنهضة الوطنية، خاصة وأنّ العثمانيون لم يهتموا بالناحية العلمية كما وضحناه سابقا حيث غلب الجمود الفكري على التعليم في عهدهم إذ كان محصورًا خاصة في الزوايا وكانت مجمل المؤسسات التعليمية تعتمد على الأوقاف في الدعم المالي[4]لذلك اهتم الأمير كثيرًا بالناحية العلمية لإدراكه مدى أهمية العلم في بناء الشعوب والدول متخذا عدة إجراءات لتحفيز طلاب العلم منها إعفاء الطلبة من المطالب الأميرية، إكرام الطلبة الذين يحضرون إليه ويثبتون نجاحا في امتحان المادة، كما بقيت مناهج التعليم وموارده على حالها، مشجعًا هؤلاء

---

(1) فوزي أوصديق فوزي، "الدستور دولة الأمير عبد القادر"، محلة أشغال الملتقى الثقافي الوطني، جمعية مؤسسة الأمير عبد القادر بتيارت، 1996، ص 90.

(*)–الفرق بين القضاء والتحكيم أن الأول يقوم به القضاة يعينون من قبل الدولة بينما التحكيم يقوم به أشخاص عاديون يختارهم المواطنون.

(2) إحسان الهندي، تاريخ المؤسسات الجزائرية، ص 92.

(**)–الحكم بالإعدام بصرف النظر عن جنس الشخص أو دينه أو مذهبه تتمثل في قطع الرأس كما كان الأمر زمن الديات.

(3) أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج2، ص 45.

(4) يحيى بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، ص- ص 132-145.

المعلمين بتخصيص رواتب ثابتة نقدًا أو عينًا، إضافة لتخصيص منح للطلبة المتفوقين لمتابعة التحصيل في الصفوف العاليه[1]ويمكن اعتبار هذا من أهم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري من الناحية الثقافية لاهتمام الدولة المباشر بالتعليم ومعلميه.

كما يلاحظ أن مؤسسة الأوقاف بقيت صامدة تؤدي دورها كاملا في الإنفاق على العلم وبناء المدارس وإيجاد مصادر للمياه وقد وجدت تشجيعا ورعاية فائقة من طرف حكومة الأمير عبد القادر باعتبارها مؤسسة مستمدة من الشرع وفي خدمة الشعب[2].وتعتبر هذه من أهم الثوابت التي استمرت في دولة الأمير وحافظ عليها.

5-التنظيم الاقتصادي:

كما أن الأمير اهتم بالناحية الاقتصادية حيث حافظ على مؤسسة بيت المال وظل موظفها يلقب بالخزناجي[3]، وهذه من الثوابت التي استمرت منذ الحكم العثماني، كما أن النظام الضريبي للأمير كان إسلامي بسيطحيث يذكر بول أزان أن استخلاصها كان يتم مرتين في العام، الزكاة في فصل الربيع والعشر خلال جني المحاصيل الزراعية وكان الخلفاء يشرفون على تحصيلها بأنفسهم، وعادة ما تعود عائدات تلك الزكاة على الجيش والفقراء وعابري السبيل ورواتب العمل والتعليم[4]،فشيوخ القبائل يساعدون في وضع قوائم المساهمين في دفع ضريبتي العشر والزكاة بينما القياد يطلب منهم ضبط تلك القوائم نهائيا اعتمادا على تقدير مساحة الأرض ونوعية المحصول وكميته وتقديمها للأغوات للاحتفاظ بها وتكليف مساعديه بتسلمها[5]. وبالتالي نجد أنّ الأمير حاول أن يجعل تنظيمه الضريبي عادلا عكس ما كان عليه الوضع خلال العهد العثماني وقد وجد الجزائريون في ذلك أهم متحول مقارنة بالضرائب التي فرضها عليم العثمانيون سابقا أو يفرضها عليهم المستعمر الفرنسي، وتمثلت أنواع الضريبة في عهد الأمير كالآتي:

رسوم الأسواق وحقوق الجمارك، عوائد الاحتكار تصدير المواد الأولية، ضريبة المعاونة أو المعونة، ضريبة العشر والزكاة[6].

ومن أهم الأسس التي تقيد بها الأمير في فرض الضرائب والمغارم التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والالتزام بمبادئ العدل والمساواة، وكان لا يشترط في تقديم الضريبة نقدا بل يقبل بتسديدها عينا «فالإدارة كانت تبدي الحزم والتسلط في حمل الناس على المستحق عليهم لبيت المال وتتساهل فيما يتعلق بوسائل الدفع»[7]. عكس ما كان خلال الفترة السابقة للحكم –العهد العثماني- حيث كل ما كان يهم السلطة هو المال دون الاهتمام بأحوال الناس مما أثار عليهم غضب وسخط الرعية، فنخلص ادن أن الأمير من خلال تنظيماته لدولته أحدث متغيرات أثرت في نفسية المجتمع الجزائر وذلك لاهتمامه أكثر بشؤونهم ورعاية وضعيتهم الاجتماعية وهذا ما افتقدوه خلال فترة الحكم السابق، غير أن هذا لا ينفي انه استمد بعض النظم من الحكم

---

(1) أديب حرب، التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر، ج2، ص 70.

(2) محمد العربي سعودي، المؤسسات في الجزائر، 1516- 1962، ص 119.

(3) محمد العربي سعودي، المرجع نفسه، ص 116.

(4)-(P)Azan, l'émir abdelkader, 1808-1883 , du fanatisme musulman au patriotisme français, paris, 1925, p 133.

(5) نصر الدين سعيدوني، "موظفوا الإيالة الجزائرية في أوائل القرن 19 صلاحيتهم الإدارية، مهامهم الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة المؤرخ العربي، العدد 31، بغداد، 1987، ص 380.

(6) محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر، ص، ص 117، 118.

(7) العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الجزائر، ش و ط، 1982، ص 119.

السابق كحفاظه على ملكية القبائل للأرض مثلما كان عليه الأمر زمن الأتراك، وألغى ضريبة الحكم التي كان يعمل بها أحمد باي في شرق الجزائر[1]، وذلك بسبب طبيعة وبنية الزراعة الريفية وخصائصها وقد حددت وضعية الأرض بموجب قوانين الإمارة الداخلية، والتي كان لها فائدة كبيرة لبيت المال، كما كان للنشاط التجاري الدور الأكبر في إمداد الخزينة بالأموال اللازمة لتأسيس دولة الأمير، وبناءجيشه[2]، ودعّم باتفاقية التافنة هذه الأخيرة التي نصّت على حرية التجارة بين المنطقة الفرنسية ودولة الأمير[3].

فمن أهم ما اهتم به الأمير تأسيس اقتصاد دولته وفق أسس سليمة وذلك عن طريق إعادة تفعيل الحياة الاقتصادية وإعادة الثقة للتعاملات الاقتصادية والتجارية، وذلك بفرضه للضرائب على الرعية مع مراعاة الأحكام الشرعية، وإلغائه كل المكوس والدنوش والضرائب العثمانية الغير شرعية[4]، حيث انه استفتى فقهاء فاس في نظامه الضريبي مع الأحكام الشرعية[5]، فألغى الضرائب الغير شرعية اللزمة، الغرامة، العوائد، وعوضها بضريبتي العشور والزكاة وهذا ماأكسبه حب علماء الدين ومشايخ الصوفية وزعماء القبائل،أما عن العملة فالأمير عبد القادر حاول تقويم دولته الفتية عبر تأسيس نظام نقدي خاص به، حيث استحدث عملة لوضع حد للفوضى المالية والنقدية، فقد حاول في البداية إحياء العملة العثمانية البائدة فقد طلب استرجاع آلات ضرب السكة العثمانية من الفرنسيين بعد معاهدة التافنة[6]، وقد جاءت عملته بحلة جميلة بها نقوش لآيات قرآنية كانت تدعوا للجهاد وتحت على العبر وهدفه من هذا الإجراء توحيد النظام النقدي ليشمل حتىّ المناطق الخاضعة لنفوذ الفرنسي، حيث أسس (دار الضرب سكة) في تقدامت وقد قسمت إلى محمدية ونصفية كتب (لا ألاه إلا الله)، والوجه الأخر ضرب من طرف السلطان الحاج عبد القادر وقطعة أخرى كتب عليها(عبد القادر أمير تقدامت)، وقد ضلت عملة الأمير مرفوضة من المغرب الأقصى والدولة الفرنسية وفضّلوا التعامل بالعملات الأجنبية[7].مع ذلك فالأمير بإحداثه لهذه العملة فرض سيادته وقوته على الاستعمار الفرنسي وكذا أثبت الهوية الجزائرية لدولته الفتية وقد يمكننا اعتبار هذا من أهمال تحولات التي عرفها الجزائريون ضمن الدولة الأميرية.

6-التنظيم العسكري لدولة الأمير:

كما أن الأمير اعتنى بالشؤون العسكرية وأولاها اهتمامًا كبيرًا حيث كان له جيش دائم حقق له أهدافه الداخلية والخارجية في إنشاء إمارته، وقد نجح إلى حد بعيد في تنظيم جيش قويسماه (العسكر المحمدي)وزّعه على كافة أنحاء الدولة تحت إشراف خلفائه، متأثرا بالقوانين الأجنبية الفرنسية والتركية[8] وهذه من أهم التحولات

---

(1) جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق الجزائري من القرن 16-19م، دراسة اجتماعية سياسية لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف حماد حسين 1411هـ/1412هـ (1990م-1991م)، ص 149.

(2) (p) Azan, les grands soldats de l'Algérie , 1931, p 54.

(3) أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج1، ص 318.

(4) ناصر الدين سعيدوني، "النظام الضريبي في دولة الأمير عبد القادر"، الثقافة ماي جوان 1983، العدد 1975، ص 123.

(5) ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص 125.

(6) (M)Bouchenaki, la Monnaie de l'Emir Abd –el – Kader Alger 1976,p118.

(7) (M)Bouchenaki, IPID ,78 .

(8) أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، ج2، ص 84.

التي أحدثها الأمير حيث حاول ربط الجيش بالشريعة الإسلامية ليتمكن من كسب ثقة الأهالي وازالة الصورة التي كانت لديهم عن الجيش النظامي العثماني.

1- **جيش الأمير عبد القادر (المؤسسة العسكرية):** وقد فرض الأمير على جميع أفراد جيشه الطاعة والانضباط وفهم وقد تألف جيشه من فئتين:

أ-**الجيش النظامي:** وهم جملة العسكريين الموجودين في الخدمة الفعلية والمتطوعين [1]،كما عكف الأمير على إعداد جيشه وتدريبه على النظم الحربية الحديثة، وجعل الجيش يتكون من ثلاث فرق"فرقة المشاة وفرقة الخيالة وفرقة المدفعية"، وقد وضع لهذا الجيش ضوابط وقوانين حيث احتوت قوانين الجيش هذه على مقدمة وأربعة وعشرون قانونا وخاتمة[2].

من هنا يتضح لنا مدى حرص الأمير على تنظيم إمارته مهتما بجميع مؤسسات دولته كما نلمس التحول الكبير الذي أحدثه الأمير على المجتمع الجزائري، وهو إشراك جميع أبناء الوطن في الدفاع عن وطنهم ضمن مؤسسات الدولة، وهذا ما لم يكن يسمح به للجزائريين عهد الحكم العثماني.

ب -**الجيش الغير نظامي:** شكلت هذه القوات القسم الأكبر من جيش الولاية، وكانت تلتحق بالوحدات النظامية لتقاتل في صفوفها ثم تعود لديارها عند انتهاء حالة الحرب[3]، وأغلب عناصر هذا الجيش من القبائل المؤيدة للأمير والموزعة في مختلف أنحاء إمارته[4].

وقد هدفت سياسة الأمير العسكرية الحفاظ على إمارته، محاصرة الفرنسيين في ثكناتهم ومراكزهم العسكرية، إجلاء الفرنسيين عن الجزائر، مع حرصه الدائم للحفاظ على كيان إمارته وبقائها[5].

وقد كان الأمير مدركًا أنّ هذا الأسلوب يحقق الخضوع المؤقت طاعة وخوف، وهو لا يصلح لبناء دولة، لذلك اعتمد لتحقيق نفوذه بدعوته كأمير للمؤمنين وليس على نفوذه كدرقاوي[6]، وهو بذلك اعتمد على الخطاب الديني لأنه مدرك أنّ السبل الوحيد لكسب الشرعية والولاء من المجتمع الجزائري لا يكون إلاّ عن طريق كسب ثقتهم ويعتبر هذا من أهم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري في ظل الدولة الاميرية.

2-**الشرطة في دولة الأميرية:**

كما حاول الأمير عبد القادر تحقيق الأمن داخل إمارته بإحداث أجهزة أمنية تتمثل في:

1-**شرطة الولاية (الخليفيليك):** حيث أنشأ جهاز للشرطة بكل ولاية يتبع الخليفة ويرأسه ضابط يسمى قائد الشرطة وتتمثل مهامه في الحفاظ على النظام العام والأمن العمومي وقد كان عمل الشرطة على درجة عالية من الفعالية في هذا الصدد يصف الأمير عبد القادر في مذكراته هذا الواقع بما يلي:«لقد أصبحت الطرق آمنة تماما بفضل يقظة خلفائي وأعواني وقادتي وبفضل المسؤولية التي حملتها على كل الجرائم والسرقات التي تقع في مناطقها، وكانت يقظة الشرطة قد جعلت الناس آمنين مطمئنين، حيث استطعت أن أصل إلى عهد أصبحت فيه سرقة الخيول بالليل غير

---

(1) _ أديب حرب، المرجع نفسه، ص 85.

(2) _ لتفاصيل أكثر يراجع محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، ج1، ص ص 125-132.

(3) _(P)Azan, les grands soldats de l'Algérie, p 138.

(4) _A.M.G, Algérie puissance d'abd-el-Kader, son influence et ses forces Grenoble 15 juin 1841 Gardon H 228.

(5) _Ibid, H 228.

(6) _ فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير عبد القادر، ص 169.

معروفة وأصبحت المرأة تستطيع الخروج وحدها دون أن تخاف المهانة وعندما يعلق الناس على هذه النتيجة الكبيرة ويطلبون السبب، كان العرب يجيبون، عن مصائد السلطان منصوبة وليس هناك حاجة لنصب مصائدنا الخاصة»[1].

ويتبين لنا من خلال التنظيمات السابقة أنّ سلطة دولة الأمير شملت أغلب مناطق البلاد فقد تمكن من إكمال بناء أسس دولته وشرع في السيطرة على العديد من المناطق في الجهة الشرقية والجنوبية[2]،كما تمكن من تنظيم إمارته وفرض الأمن والنظام في جميع الأرجاء من خلال حرصه دوما على تطبيق الشريعة الإسلامية التي استمد من خلالها شرعية حكمه[*] ويعتبر هذا أهم متحول أحدثه الأمير عبد القادر في الفكر السياسي والاجتماعي للمجتمع الجزائري.

وآخر ما يمكننا قوله أن الأمير نجح إلى حد بعيد في تحقيق مشروع إقامته وحدة وطنية تتجاوز الشعور بالانتماء القبلي وخدمة المصالحة الخاصة، حيث تمكن من فرض سلطته بقوتين قوة الرغبة والرهبة، مع أن القوة هي المعمول بها أكثر، غير أن أكثر السكان كانوا يطيعونه طواعيته فقد أنشأ حكومته من العدم فهو يعتمد على تقاليد الحكم السابقة ولم يعتمد على سلطة سياسية وعسكرية ورثها، فقد تمكن من بناء وتشييد المؤسسات الإدارية والسياسية المختلفة للدولة الوطنية، فعلى الصعيد العسكري تمكن من منع قوات الاحتلال لتغلغل داخل البلاد أمّا على الصعيد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية فقد تمكن من القضاء على النزاعات القبلية واستتاب الأمن كما أن المؤسسات السياسية والإدارية المحلية للدولة الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر أصبحت لأول مرة تسير طبقا لمعايير الجدارة والكفاءة وهي موجهة لخدمة الشعب ولصالحه، حيث كان كفاحه ضد الاحتلال الفرنسي من أجل تحرير التراب الوطني كاملا عن طريق تعبئة الأهالي، وهذا من خلال بناء دولة ذات سيادة[3].

وبهذا يمكننا القول أنّ إمارة الأمير نفسها هي من أهم التحولات في المجتمع الجزائري مثل تغيير الراية والحاكم نفسه أصبح من أبناء الوطن وهذا ما لم يتعرف عليه المجتمع الجزائري منذ زمن بعيد، ونلمس ذلك من خلال البيعة والألقاب الخاصة كاتخاذه لقب الأمير وليس الملك أو السلطان إضافة لاعتماده على القضاء والإفتاء وليس على القانون الوضعي، وكذلك تمسكه بالثقافة العربية وذلك من خلال تمسكه باللغة العربية في جميع خطاباته وكتاباته، وحتى في أشعاره التي حكا بها (الفرس والسيف والبادية) كما اعتمد على البعد الروحي الصوفي إضافة لاجتهاده المتمثلة في الأخذ عن الحضارة الغربية، وهو بهذا حاول تكريس تراث ثقافي حاول من خلاله الحفاظ على الهوية الجزائرية وجعلها متميزة لتتصدى لمحاولات الاستعمار

---

(1) _ بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري، بيروت، دار النفائس، ط3، ص 59

(2) _ محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و مآثر الأمير عبد القادر، شرح وتعليق حقي ممدوح، ص 306.

(*)–ومن أهم الدلائل على تمسك الأمير بشريعة الإسلامية هي إرساله بعثة برئاسة السيد عبد الله سقاط تحمل أسئلة موجهة إلى علماء المغرب الأقصى طالبا منهم الإجابة عليها، حيث أجاب عليها شيخ الإسلام الإمام التسولي وقيل الاتصال بالعلماء قصدت البعثة سلطان المغرب حاملة رسالة من الأمير حول كيفية التعامل مع القبائل المنهكة في الحرمان والعصيان؟ وعن كيفية معاقبة الجواسيس والنصابين وما هو حكم الاستنفار للجهاد وما هو العقاب المسلط عليه؟ وما هي الأمور التي تجوز أن يتصالح حولها مع العدو؟ وما حكم من ساكن العدو الكفور ورضي بالمقام معهم في ما لهم من البلاد والثغور...؟ الخ عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، ص 525. وهذا يدل على مدى حرص الأمير على تمسكه بالشريعة وأراء العلماء حتى من خارج البلاد؟

(3) _ مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص 64.

الأوروبي في تكريس ثقافة تراثية دخيلة[1]، هذا لاينفي أن الأمير استبقى على بعض الثوابت الجزائرية كولائه لشيوخه وعاداته وأعرافه و البعض منها لم يتمكن من تغيرها كالولاء لشيوخ الطرق الصوفية والمرابطين وانتشار الشعوذة، ، رغم أنه حاولا أن يغرس في المجتمع الجزائري الحق والصلاح والتقوى كما حاول أن يوجه البنية التربوية وفق ما يخدم الشريعة الإسلامية ويتناسب مع العادات والتقاليد الثابة في تلك الجماعات، خاصة وأن المرجعية الدينية التي كانت ولا تزال هي المنبع الأصيل والملاذ المطمئن لرفض التحولات التي أراد الدخيل الفرنسي إحداثها في التفكير السياسي والاجتماعي للمجتمع الجزائري.

[1] _ محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي، ص 177.